جامعة عبد المالك السعدي
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵄⴰⴱⴷⵍⵎⴰⵍⵉⴽ ⵙⵙⴰⵄⴷⵉ
Université Abdelmalek Essaâdi

محضر اجتماع مجلس جامعة عبد المالك السعدي
المنعقد يوم الثلاثاء 29 دجنبر 2020
عن بعد بواسطة تقنية المناظرة المرئية

الحاضرون:

المصطفى استيتو، رئيـــس الجامعـــة بالنيابة.
بوشتى المومني، نائب الرئيس المكلف بالبحث العلمي والتعاون.
جمال الدين بنحيون، نائب الرئيس المكلف بالشؤون البيداغوجية.
عبد الحي الحراق، رئيس مصلحة الشؤون الاقتصادية برئاسة الجامعة.

محمد أحلات، محمد عدو، توفيق السعيد، أحمد موسى، أحمد مغني، نور الدين الشملالي، محمد العربي كركب، عبد اللطيف مكرم، مصطفى الغاشي، محمد فقير التمسماني، محمد العمراني بوخبزة، المصطفى استيتو، زهير العمراني، محمد البقالي، محمد بلايه.
نبيل الشليح بالنيابة عن رئيسة الجهة، سعيد بودرة بالنيابة عن مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، سعيد زهرو بالنيابة عن رئيس غرفة الفلاحة بالجهة، سعيد شفيق بالنيابة عن رئيس غرفة التجارة والصناع والخدمات بالجهة، الشعيبية بلبزيوي العلوي الإسماعيلي، محمد خضور، المختار النعيمي، خالد الدراوي، محمد البشير الكبياش، عبد الحفيظ السكاكي، محمد الشواي، النهري حميد، الحسن تعشى، أوبراهيم عبد الرحيم، عبد الرحمان الزكريتي، محمد زين العابدين الحسيني، مصطفى بوجمعة، عبد الغني يحياوي، هشام أشلحي، يوسف المريوح، لطفي الشرايبي، ادريس الصرصري، عبد اللطيف المدوري، محمد ياسين الشكوري، لبنى بوناب، مزوار الإدريسي، عبد الفتاح المعوني، أحمد بندحمان، الحسن امحمدي، محمد الحساني زروق، العربي البقالي، أنس الحدادي، عصام الحارثي، أنس الصوفي، فادي وكيلي العسراوي.

المعتذرون عن الحضور:

محمد العربي المطني، أحمد الحميدي، يونس العلوي سوليماني، محمد الشنتوف، توفيق الغلبزوري، عبد الحق خلوق، عادل نجدي، امحمد المرابط، محمد قديري، أحلام عليمي، محمد أرحو، مولاي المعطي علوي فنان، عبد اللطيف العمراني الغشام، ابراهيم الهراوة، نور الدين أمين، عصام معلم، فخيتة التهامي، رشيد برهون، محمد بن يعيش، محمد عدام، وفاء بوعنان، أمينة المهياوي.

المقـــرر:

شكري بربارة، الكاتب العام لرئاسة الجامعة.

جامعة عبد المالك السعدي · تطوان · الرئاسة

51 عضوا حاضرا أو ممثلا

جدول الأعمال

1. **المصادقة على أشغال مجلس تدبير الجامعة:**
   - أ. **المصادقة على حصيلة السنة المالية 2020 ومشروع توزيع ميزانية 2021،**
   - ب. **ميثاق الهوية البصرية للجامعة،**
   - ت. **عرض المنظام الإداري لرئاسة الجامعة وللمؤسسات الجامعية،**
   - ث. **عرض التقرير السنوي لمراقب الدولة.**
2. **المصادقة على أشغال اللجنة البيداغوجية.**
3. **المصادقة على أشغال لجنة البحث العلمي والتعاون.**
4. **المصادقة على أعمال لجنة القوانين والأنظمة:**
   - أ. **مشروع النظام الداخلي للشعب بالمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بتطوان.**
5. **المصادقة على اتفاقية تمويل الدراسات الخاصة بإحداث كليتين متعددتي التخصصات بشفشاون ووزان.**
6. **مختلفات.**

بدعوة من السيد رئيس جامعة عبد المالك السعدي بالنيابة، انعقد اجتماع لمجلس الجامعة يوم الثلاثاء 29 دجنبر 2020، عن بعد بواسطة تقنية المناظرة المرئية، ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحا إلى الساعة الثانية والنصف زوالا، خُصّص لتدارس ومناقشة النقط المدرجة في جدول الأعمال أعلاه.

في بداية الاجتماع رحب الأستاذ المصطفى استيتو، رئيس الجامعة بالنيابة ورئيس المجلس، بجميع أعضاء المجلس، معبرا عن سعادته بترؤسه لهذا المجلس الذي يعد آخر اجتماع في السنة المالية وكذا آخر اجتماع للمجلس الموقر، ومشيرا إلى إضافة النقطة الخامسة لجدول الأعمال والمتعلقة بالمصادقة على اتفاقية تمويل الدراسات الخاصة بإحداث كليتين متعددتي التخصصات بشفشاون ووزان. وقبل بداية مناقشة النقط المدرجة في الاجتماع، تمت المصادقة بالإجماع على محضر الاجتماع السابق لمجلس الجامعة المنعقد بتاريخ 28 أكتوبر 2020، ليتم بعده البدء بمناقشة النقط المدرجة في جدول أعمال المجلس على النحو التالي:

1. المصادقة على أشغال مجلس تدبير الجامعة:

أ. المصادقة على حصيلة السنة المالية 2020 ومشروع توزيع ميزانية 2021 (انظر العرض 1 رفقته)

تم تقديم حصيلة ميزانية 2020 ومشروع توزيع ميزانية 2021 للمصادقة عليهما. حيث أكد السيد الرئيس بالنيابة على أن المؤسسات ستتوصل قريبا بالشطر الثالث والأخير من ميزانية التسيير. كما تضمن العرض تقديما لحصيلة منجزات أشغال البناء والتوسعة والتهيئة للسنة الماضية والتي همت مجموعة كبيرة من المؤسسات الجامعية بكل من طنجة وتطوان والقصر الكبير والحسيمة وكذلك تلك المزمع إنجازها مستقبلا. كما أشار السيد الرئيس بالنيابة إلى أن ميزانية السنة المالية 2021 لم تتغير كثيرا مقارنة مع السنة المالية 2020 رغم الظروف الاقتصادية التي تعيشها بلادنا جراء تفشي فيروس كورونا كوفيد 19، حيث حُددت الميزانية المخصصة للتسيير في مبلغ 88.000.000 درهم وميزانية الاستثمار في 144.527.600 درهم، وقد تقدم السيد الرئيس في هذا الصدد بتفاصيل مقترح توزيع الميزانيتين (انظر العرض 1 رفقته)، مع التأكيد على أن هذا المقترح يعتبر مؤقتا مع ترك مجال التصرف في توزيع ميزانية السنة الجديدة للمجلس الجديد والذي سيباشر مهامه مطلع السنة.

ب. ميثاق الهوية البصرية للجامعة

استهل السيد الرئيس بالنيابة هذا العرض بعرض مختلف الشعارات (logos)التي تستعملها كل مؤسسة من مؤسسات الجامعة. كما استعرض السيد الرئيس بالنيابة بالتفصيل مختلف الشعارات لكل مؤسسة على حدة، حيث تتوفر كل مؤسسة على أكثر من شعار واحد (ما يقارب معدل 3 شعارات لكل مؤسسة)، تختلف، كما سبق الذكر، من حيث اللون، والشكل، واللغة المعتمدة، مع غياب هوية الجامعة بالنسبة لبعض المؤسسات. وتقدم الأستاذ استيتو، في هذا الصدد، بمقترح جديد لشعار الجامعة ولشعارات جل مؤسساتها، وهو مقترح موحد يتسم في الوقت نفسه بالبساطة والعصرنة، ويسير على خطى توجه باقي الجامعات الوطنية والدولية، وقائم على احترام اللغتين الرسميتين للمملكة مع السماح باعتماد لغة أجنبية بحسب الحاجة. وذكر الأستاذ استيتو بأن مشروع توحيد الشعارات وتوحيد الهوية المرئية للجامعة وكافة مؤسساتها، مشروع أعطى انطلاقته الراحل الأستاذ الرامي مع فريق التواصل، في إطار استراتيجية التواصل التي كان يتبناها والتي تهدف

بالأساس إلى تعزيز الهوية الموحدة للجامعة على كافة المستويات. كما أشار السيد الرئيس بالنيابة إلى أن الشعار الحالي كان يقتصر على رمزية تحيل على مدينة تطوان فقط ولا تحيل على انتشار مؤسسات الجامعة لتغطي كامل جهة طنجة ـ تطوان ـ الحسيمة، وهو الأمر الذي وجب أن يولى ما يستحق من اعتبار لأنه واقع، مذكرا بانضمام مدينتي وزان وشفشاون عما قريب إلى المدن التي تحتضن بعض مؤسسات جامعة عبد المالك السعدي.

كما عرض السيد الرئيس بالنيابة تفاصيل ميثاق الهوية المرئية للجامعة (انظر العرض رفقته)، حيث تطرق إلى كافة النقاط والمعايير المنصوص عليها من ألوان، وأشكال، وقياسات، الواجب احترامها على كافة المستويات (المراسلات، والعروض، والتظاهرات العلمية، والمواقع الالكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي، إلخ.).

ت. عرض المنظام الإداري لرئاسة الجامعة وللمؤسسات الجامعية (انظر العرض 2 رفقته)

استهل السيد الرئيس بالنيابة هذا العرض بالتذكير بأن تنزيل المنظام الإداري لرئاسة الجامعة والمؤسسات الجامعية يعد مطلبا قديما، مشيرا إلى أنه قد سبق الاتفاق عليه السنة الماضية بين الوزارة الوصية وندوة رؤساء الجامعات المغربية ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، مؤكدا أنه سيمثل دفعة كبيرة للحكامة الجامعية وسيساهم لا محالة في تجويد عمل المرفق العمومي. وقد تطرق السيد الرئيس بالنيابة خلال هذا العرض لثلاث نقاط أساسية يمكن تلخيصها كالتالي:

- الإطار المرجعي للتنظيم الإداري للجامعات المتمثل في القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي وفي المرسوم رقم 2.11.681 في شأن كيفيات تعيين رؤساء الأقسام ورؤساء المصالح بالإدارات العمومية، وفي المقرر المشترك الموقع بتاريخ 09 مارس 2020 بين وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة والمتعلق بتحديد تنظيم واختصاصات الهيكلة الإدارية للجامعات، وكذا رسالة الوزير الأول رقم 2482 بتاريخ 30 دجنبر 2005.
- المنظام الإداري للجامعات والمؤسسات الجامعية، والذي يتوزع بين منظام رئاسة الجامعة المتكون من 5 أقطاب و8 أقسام و19 مصلحة، ومنظام المؤسسات الجامعية الموزع ما بين 8 مصالح بالنسبة للمؤسسات التي تحتضن أكثر من 9 آلاف طالب، و5 مصالح بالنسبة للمؤسسات التي تحتضن ما بين 900 و9آلاف طالب، ومصلحتين بالنسبة للمؤسسات التي يقل عدد طلابها على 900 طالب.
- شروط ومسطرة التعيين في مناصب رؤساء الأقسام ورؤساء المصالح بالجامعات والمؤسسات الجامعية والذي سيعتمد على المرسوم رقم 11.681. 2 الصادر بتاريخ 2011/11/25 ، حيث

أشار السيد الأستاذ استيتو في هذا الصدد أن مسطرة التعيين ستتضمن فتح باب الترشيح، وبرمجة المقابلات الانتقائية، وتعيين المترشحين المقبولين، وكذا تنقيل وإعفاء المسؤولين.

❖ قيمة التعويضات في ظل المنظام الجديد والتي ستبلغ قيمتها 9 ملايين درهم.

ث. عرض التقرير السنوي لمراقب الدولة

طبقا لمقتضيات القانون رقم 00.69 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى وبالخصوص المادة 9 من هذا القانون، تم إرسال التقرير السنوي المنجز من طرف مراقب الدولة لجامعة عبد المالك السعدي برسم سنة 2019، وقد توصل في هذا الصدد جميع أعضاء مجلس الجامعة بهذا التقرير. وينقسم هذا الأخير إلى قسمين: قسم أول يتعلق بتقرير حول مهمة مراقبة الدولة، وقسم ثان يتعلق بتقييم الانجازات المتعلقة بالميزانية، والتنظيم والموارد البشرية، والمراقبة الداخلية، والنظام المعلوماتي، وكذا المخاطر. وتتمحور أهم ملاحظات هذا التقرير بالمخاطر المتعلقة بشق الحكامة، وشق التنظيم المالي والمحاسبي، وشق الميزانية، وشق الموارد البشرية. فيما تتعلق أهم توصياته بالحكامة، وبالتنظيم والموارد البشرية، وبالمراقبة الداخلية، وبالمنظومة الاعلامية، وبالصفقات العمومية والتسيير (انظر التقرير رفقته).

2. المصادقة على أشغال اللجنة البيداغوجية (انظر العرض 3 رفقته)

خلال عرضه، تطرق السيد نائب الرئيس المكلف بالشؤون البيداغوجية إلى حصيلة الاجتماعات البيداغوجية للموسم الجامعي 2020 ـ 2021، حيث بلغ عددها 9 اجتماعات. كما عرض بعد ذلك السيد نائب الرئيس مختلف المعطيات الخاصة بالدخول الجامعي، حيث تطرق إلى مختلف التفاصيل المتعلقة بإلقاء الدروس بكافة المؤسسات (نظام الدراسة المعتمد، عدد الأسابيع المنجزة، التواريخ المرتقبة للامتحانات، إلخ)، وإلى بعض الاحصائيات المتعلقة بعدد المسالك المفتوحة، والعدد الإجمالي للمسجلين، عدد خريجي الجامعة، إلخ.

3. المصادقة على أشغال لجنة البحث العلمي والتعاون (انظر العرض 4 رفقته)

خلال عرضه، تطرق السيد نائب الرئيس المكلف بالبحث العلمي والتعاون في البداية إلى التسجيل الأولي في سلك الدكتوراه برسم الموسم الجامعي، متقدما بالتفاصيل المتعلقة بكافة المعطيات الأولية المتعلقة بالتسجيل القبلي التي توصلت بها الجامعة عبر المنصة الإلكترونية لمراكز دراسات الدكتوراه الخمسة المعتمدة بالجامعة. كما ذكّر السيد نائب الرئيس بضرورة منح الأولوية للطلبة الباحثين المسجلين في السنة السادسة خلال الموسم 2019/2020 بسلك الدكتوراه

والمتوفرين على إنتاج علمي جاهز، وإعطائهم الفرصة لمناقشة أطروحاتهم قبل متم السنة الدراسية الحالية 2020/2021 لسلك الدكتوراه، وذلك نظرا للظروف الاستثنائية لهذه السنة. وفيما يخص مشاريع البحث الموضوعاتية المنتقاة، فقد أشار السيد نائب الرئيس إلى أن المبلغ المالي المخصص لدعمها سيتم تحويله في شهر يناير 2021، مشيرا إلى أن عددها الحالي يبلغ 62 مشروعا وتهدف الجامعة إلى تنويعها وتجويدها كل سنة. واختتم الأستاذ المومني عرضه ببعض الاحصائيات الأخيرة المتعلقة بعدد المنشورات والأطروحات والاتفاقيات وحركية الطلبة والأساتذة الباحثين والأطر الإدارية والتقنية، وبالتأكيد على ضرورة تعميم العمل مستقبلا بنظام (ORCID) من طرف كافة الأساتذة الباحثين للجامعة، وهو نظام يسهل عملية تحديد الباحثين ومساهماتهم العلمية.

4. المصادقة على أعمال لجنة القوانين والأنظمة:

أ. مشروع النظام الداخلي للشعب بالمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بتطوان

أشار السيد الرئيس بالنيابة في هذا الصدد إلى أن مشروع النظام الداخلي للشعب بالمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بتطوان تم إرساله إلى اللجنة المكلفة بالقوانين على مستوى الجامعة، وتم قبوله بعد التقدم ببعض الملاحظات، مضيفا أن كل شعبة بالمدرسة ستقوم بعد ذلك بتحيين قانونها الداخلي. كما ذكّر الأستاذ استيتو أن المجلس الأعلى للحسابات قد أوصى السنة المنصرمة بضرورة إرسال كل مؤسسة للجامعة قوانينها الداخلية (سواء القوانين التي تخص المؤسسة، أو مجالسها، أو شعبها) مع ضرورة إرفاقها بمحضر مجلس المؤسسة.

5. المصادقة على اتفاقية تمويل الدراسات الخاصة بإحداث كليتين متعددتي التخصصات بشفشاون ووزان

أشار السيد الرئيس بالنيابة في هذا الصدد إلى أن اتفاقية التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة، وجامعة عبد المالك السعدي، والوزارة الوصية من أجل تمويل الدراسات الخاصة بإحداث كليتين متعددتي التخصصات بشفشاون ووزان قد شملتها بعض التعديلات، حيث تم التطرق إليها وإعادة التذكير ببعض مواد الاتفاقية، كموضوعها، والكلفة الإجمالية للمشاريع، والتزامات كل الأطراف، إلخ.

ومباشرة بعد الانتهاء من تقديم مختلف العروض، فتح السيد رئيس الجامعة بالنيابة باب النقاش، والذي تضمن تساؤلات، ومطالب، وملاحظات يمكن تلخيصها كما يلي:

- الإشادة بجميع الجهود المبذولة من طرف الفريق الرئاسي وجميع المكونات والمتجلية في جميع العروض التي تم تقديمها، والتذكير بالمبادرة الطيبة التي تبناها الراحل الأستاذ الرامي والمتعلقة بزيارة جميع المؤسسات وتقديم مجالس مؤسساتها لمشاريعها بغرض تمويلها حسب الأولوية مع الدعوة إلى الاستمرار على النهج ذاته.

- الإشارة إلى ضرورة تخصيص ميزانية خاصة بنظام البكالوريوس الجديد، والتساؤل حول الميزانية السنوية لهياكل البحث، مع المطالبة ببذل مجهودات أكبر حتى يتم التوصل بالميزانية من طرف الوزارة بشكل أسرع السنة المقبلة.

- التقدم بالشكر لجميع مكونات الجامعة، بمناسبة نهاية عمل المجلس، التي تولت مهمة تطوير الجامعة على المستوى البيداغوجي والبحث العلمي والإداري، مع التأكيد أن هذه الجهود المبذولة تنعكس على جودة التعليم.

- الإشادة بمقترح ميثاق الهوية البصرية الموحدة للجامعة واعتباره خطوة جريئة تستحق التنويه، وكذا بسياسة الحق في الحصول على المعلومات التي تنهجها الجامعة عبر مختلف مكوناتها.

- اقتراح توفير علب بيداغوجية تمكن الطلبة غير القادرين على متابعة التعليم عن بعد من التوصل بالدروس.

- الإشارة إلى ضرورة تمكين حاملي شهادة البكالوريا القديمة الراغبين في استكمال دراستهم من التسجيل بالكليات.

- الإشادة، بمناسبة نهاية عمل المجلس، بالجهود التي بذلها السيد الرئيس بالنيابة خلال هذه المرحلة الانتقالية من عمر الجامعة، حيث تحمل مسؤولية جسيمة في ظروف صعبة. كما تم الترحم على شهيد الواجب المهني، الأستاذ الرامي، والإشادة بالفترة الزمنية التي ترأس خلالها الجامعة والتي كان يظل يؤكد خلالها على جعل الطالب مكونا أساسيا من مكونات الجامعة. كما تم توجيه الشكر إلى الفريق الرئاسي، وكافة أعضاء المجلس، وكل الأساتذة الباحثين والأطر الإدارية.

- الإشادة بالتفاعل السريع للسيد الرئيس بالنيابة والسيد الكاتب العام للجامعة مع مطلب توفير الوسائل اللوجيستكية لتنقل الموظفين من كافة المدن فيما يخص الامتحانات المهنية التي اجتازها الموظفون الإداريون والتقنيون خلال هذا الشهر.

- الإشادة بعمل الوزارة المتمثل في إخراج المنظام الإداري للجامعات بعد طول انتظار، مع التقدم ببعض الملاحظات والتي يمكن تلخيصها كالتالي:

- ضرورة توسيع دائرة النقاش واستشارة الإداريين في هذا الموضوع كما أوصى بذلك الوزير المنتدب المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي السيد ادريس أوعويشة، والدعوة إلى تخصيص يوم دراسي في هذا الصدد،

- الإشارة إلى أن المنظام الإداري الذي تم عرضه مغاير للمنظام المقترح سنة 2015،

- الإشارة إلى غياب النظام الأساسي لموظفي الجامعات على غرار قطاع التربية الوطنية، رغم إخراج المنظام الإداري للجامعات،

- تساؤل حول مدى قانونية القرار المشترك بين وزارتين في حالة عدم نشره بالجريدة الرسمية وكذا تعارضه مع مبدأ سمو القوانين اي تعديله لهيكلة ادارية قائمة بنص الظهير الشريف 1.00.199 المتعلق بتنفيذ القانون 01.00.

- الإشارة إلى ضرورة تفعيل مبدأ الهرمية التراتبية بإقرار هيكلة واحدة على اعتبار ان المؤسسات الجامعية هي مؤسسات تشتغل تحت امرة رئيس الجامعة الامر بالصرف.

- الإشارة إلى أن اعتماد عدد الطلبة كمعيار لتحديد المنظام الاداري للمؤسسات الجامعية هو معيار مناف للمبدأ العام لتحديد اي منظام المتمثل في النشاطات والمهام الادارية للمؤسسة.

- اقتراح تنظيم يوم جهوي دراسي لتوسيع دائرة النقاش حول المنظام الاداري للجامعات تماشيا مع جواب السيد الوزير المنتدب خلال جوابه عن سؤال بمجلس المستشارين.

- اقتراح اعتماد الأقسام بدل الأقطاب، واعتماد منظام إداري واحد للجامعة يضم مكونات باقي المؤسسات كما هو الحال بالنسبة للوزارة، والإشارة إلى أن منظام المؤسسة يجب أن يرتبط بأنشطتها وليس بعدد طلبتها.

- تأخر في تحويل الشطر الثالث من ميزانية التسيير 2020 يطرح التساؤل حول كيفية صرفها خلال اليومين القادمين وهي نفس الملاحظة الواردة في تقرير مراقبة الدولة لسنة 2019.

- تأخر ملحوظ في صرف ميزانية الاستثمار اي 35 في المائة تستلزم بذل مجهود وتوظيف تقنيين في مجال الهندسة المدنية.

- عدم توفر الجامعة على مخطط مديري لشراء العتاد واشغال صيانة واصلاح المباني من اجل تفادي المشتريات المشتركة achats communs.

- اقتراح اعتماد مخطط مديري بالجامعة لتسهيل تنظيم أولويات صيانة البنايات، شراء العتد، إلخ، والتساؤل حول وضعية مداخيل الجامعة.

- التنويه بالعروض التي تم تقديمها، وبالمشاريع التي لا تزال في طور الانجاز، وكذا بجهود الأطر الإدارية عامة وبالجهود المبذولة فيما يخص الهوية البصرية الجديدة خاصة.

- التذكير بتوصية السادة الوزراء، لدى تنصيب الأستاذ استيتو رئيسا بالنيابة، والتي تنص على جعل سنة 2021 سنة الراحل الأستاذ الرامي، وذلك بالسير على خطاه وتتبع المشاريع التي أعطى انطلاقتها سابقا.

- التذكير بضرورة إيلاء الرقمنة والتعليم عن بعد أهمية كبرى حتى بعد انتهاء الجائحة، مع الإشارة إلى ضرورة دعم البنية التحتية في هذا الصدد.

- الإشارة إلى ضرورة إيلاء أهمية كبرى لكليتي شفشاون ووزان وضرورة تفكيره مسبقا بمسالكهما واعتماداتها.

- الإشارة إلى عدم اشتمال توزيع ميزانية الاستثمار على ميزانية مخصصة لبناء الشطر الثالث من كلية العلوم والتقنيات بالحسيمة، مع التأكيد على حاجة هذه الأخيرة لهذا الشطر كونها لا تتوفر على عدة مرافق أساسية.

- الإشارة إلى ضرورة تقدير مجالس المؤسسات، للبعد المهم في التواصل العالمي، لخطوة توحيد الهوية البصرية للجامعة ولمؤسساتها، كما تم التأكيد على أن الطريقة التي كُتِبَ بها مقترح شعار الجامعة والمؤسسات طريقة ذكية.

- اقتراح تجميع كل ما قامت به الجامعة ومجالسها السابقة من أعمال في شكل مضمون رقمي، وتمكين أعضاء المجلس الجديد منه حتى يتمكنوا من الاستمرار والسير قدما على خطى القرارات والمبادرات السابقة.

- اقتراح اشتغال الفريق المقبل على نقطة المطالبة بميزانية أكبر، وذلك لأن جامعة عبد المالك السعدي تُعَدّ من أكبر الجامعات المغربية من حيث عدد الطلبة المنتمين إليها، ومن حيث التوسع والامتداد على كل مساحة الجهة لتقريب مؤسساتها من الطلبة وخدمتهم حيثما وجدوا.

بعد كل هذه المداخلات، قام السيد الرئيس بالنيابة بشكر جميع المتدخلين، مُثمّنا جل الاقتراحات والملاحظات التي تم التقدم بها، ومشيرا إلى أن جل الملاحظات الإيجابية والتنويهات التي تم التقدم بها تثلج الصدر. وفي معرض إجابته، أشار السيد الرئيس أن قرار التقدم بمقترح ميثاق الهوية البصرية الموحدة جاء بعد عدة اجتماعات ومشاورات في هذا الصدد، مضيفا أن هذا الميثاق سَيُمَكّنُ من الحد من عدة تعثرات سابقة على عدة مستويات، ومن الفوضى التي كانت تؤثر سلبا على هوية الجامعة. كما أكد الأستاذ استيتو أن توسيع دائرة نقاش المنظام واستشارة الإداريين في هذا الموضوع شيء إيجابي كونهم مكون أساسي ناضل لسنوات في هذا الصدد. كما أشاد السيد الرئيس بالنيابة بكافة الجهود المبذولة، من طرف كل المكونات، بهدف إنجاح التعليم والاجتماعات عن بعد، وكذا باقتراح التفكير في مسالك كليتي وزان وشفشاون مسبقا، مؤكدا أنه سيتم التقدم باقتراح في هذا الصدد للجنة البيداغوجية المقبلة.

كما أضاف الأستاذ استيتو أن عمليات البناء والتوسعة بمؤسسات الحسيمة ومؤسسات أخرى يجب التعامل معه في إطار قانون الإطار الحالي الذي يتم تنزيله، مشيرا إلى أنه سيتم إطلاع المؤسسات على مضامين المشاريع التي تهم هذا القانون. كما أشار السيد الرئيس بالنيابة إلى أن تجميع قرارات ومقترحات كافة دورات المجلس بادرة طيبة بل وضرورة ملحة ستمكن المجلس المقبل من الاستمرار والسير قدما على خطى المجالس السابقة، مؤكدا أن السيد الكاتب العام يعمل على إنجاح هذه العملية.

وقبل اختتام معرض إجابته، عبرالسيد الرئيس بالنيابة عن اعتزازه بالانتماء لجامعة عبد المالك السعدي، لوزنها الكبير بالساحة الوطنية، وبتقديم الشكر الموصول لأعضاء المجلس بجميع مكوناته على الدعم والمجهودات المبذولة، مشيرا إلى أن كل عضو من أعضاء المجلس الحالي سيتوصل بدرع للجامعة كعربون شكر على جل المجهودات. واختتم السيد الرئيس بالنيابة مداخلته بإخبار أعضاء المجلس بأنهم سيتوصلون لاحقا بلائحة أسماء المؤسسات والمركبات البيداغوجية وكل المرافق التي

تحمل اسم الراحل الأستاذ الرامي كتجسيد لثقافة الاعتراف والتقدير، وكذا بالإشارة إلى برمجة حفل تأبين للراحل لاحقا، متقدما بجزيل الشكر لفريق التواصل الذي أشرف على هذا المشروع ومشاريع أخرى، مشيدا باحترافيته، ومشيرا إلى افتخار الفقيد بالعمل معه.

وبعد النقاش المستفيض وعقب انتهاء السيد الرئيس بالنيابة من مداخلته، صادق أعضاء مجلس الجامعة على أشغال مجلس تدبير الجامعة، وأشغال اللجنة البيداغوجية ولجنة البحث العلمي والتعاون، وعلى أعمال لجنة القوانين والأنظمة، وكذا على اتفاقية تمويل الدراسات الخاصة بإحداث كليتين متعددتي التخصصات بشفشاون ووزان، ورفعت الجلسة على الساعة الثانية والنصف زوالا.